الصفة الحجاجية للقول الاستعاري عند عبد القاهر الجرجاني
من منظور الفيلسوف اللغوي طه عبد الرحمن

حسناء نعينيعة
طالبة باحثة بسلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
جامعة محمد الخامس
إشراف: الدكتور محمد صغيري
المملكة المغربية

الملخص

يتناول هذا المقال الاستعارة في التراث البلاغي العربي من زاوية حجاجية تداولية، من خلال قراءة تصور عبد القاهر الجرجاني في ضوء المنظور الفلسفي الذي قدمه طه عبد الرحمن. ويهدف البحث إلى إبراز أن الاستعارة عند الجرجاني ليست مجرد آلية بيانية للتزيين، بل ممارسة دلالية قائمة على الادعاء تُنتج المعنى وتوجه القبول. كما يناقش المقال إشكالية غياب مفهوم الاعتراض في النظرية الجرجانية، مبرزًا كيف سعى طه عبد الرحمن إلى استكمال هذا النقص عبر بناء نظرية تعارضية حجاجية تجعل من الاستعارة قولًا قابلاً للحوار والمساءلة. ويخلص المقال إلى أن وصل البلاغة العربية بالدرس الحجاجي التداولي يفتح آفاقًا جديدة لفهم الاستعارة بوصفها جهازًا حجاجيًا فاعلًا في بناء المعنى وتقويم الخطاب.

الكلمات المفتاحية: الاستعارة الحجاجية، عبد القاهر الجرجاني، طه عبد الرحمن، الادعاء والاعتراض، البلاغة التداولية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

ظلت الاستعارة، في التراث البلاغي العربي، محط نظر متباين بين من حصر وظيفتها في نطاق التزيين البياني، ومن ارتقى بها إلى مرتبة الآلية المعرفية المنتجة للمعنى. ويعد عبد القاهر الجرجاني من أبرز من أسهموا في نقل البحث الاستعاري من مستوى الانزياح اللفظي إلى مستوى الفعل الدلالي القائم على انتظام العلاقات بين المعاني في النظم. غير أن هذا التحوّل، على أهميته، ظل محتاجا إلى إعادة قراءة تستجلي أبعاده الحجاجية وتكشف عن شروط اشتغاله التداولي. وفي هذا السياق، يندرج منظور الفيلسوف اللغوي طه عبد الرحمن، الذي أعاد بناء مفهوم الاستعارة ضمن أفق حجاجي تداولي، مدرجا إياها في دائرة الأفعال القولية الادعائية القابلة للاعتراض، مؤسسا بذلك انتقالا من النظر إلى الاستعارة بوصفها تجوزا في الألفاظ إلى اعتبارها ممارسة حجاجية تنتج المعنى وتوجه القبول. ومن تمّ يتوخى المقال بيان حقيقة القول الاستعاري عند عبد القاهر الجرجاني من خلال إبراز سيادة مفهوم الادعاء والتنبيه إلى إشكالية الاعتراض وما يقتضيه من استكمال شروط الصفة الحجاجية. وبذلك يروم المقال وصل التراث البلاغي في صيغته الجرجانية بالدرس الحجاجي الفلسفي التداولي المعاصر في صيغته الطهائية، قصد الكشف عن إمكانات تجديد النظر في الاستعارة باعتبارها جهازا حجاجيا فاعلا في بناء المعنى وتوجيه الفهم وتقويم الخطاب.

إضاءة عامة

متى أُقيمت الصلة بين البلاغة و علم الكلام على مقتضى التأسيس، انتقلت البلاغة من صناعة التزيين إلى آلة التقويم، فاشتدّ ضبطها للمفاهيم واتّسع سلطانها في توجيه الفهم. وعلى هذا الأساس تُدرك الاستعارة بوصفها فعلا دلاليا يتحدد موقعه بحسب المرجع الحاكم للاحتجاج: فإن جُعل العقل ميزانا للظاهر، كما عند المعتزلة، كانت الاستعارة مخرجا تأويليا يُصار إليه بقيام قرينة مُلزمة؛ و إن قُرّر أن الكلام في حقيقته معنى نفسي وأن اللفظ رسوله، كما عند الأشاعرة، تمايزت مراتب القول، وتوسّط النظم لضبط علائق المعاني في التركيب. وفي هذا الأفق تشكلت نظرية عبد القاهر الجرجاني في النظم مبدأ لتوليد الدلالة، فصارت الاستعارة صناعة في المعاني من حيث انتظامها العلائقي.

يقول أحمد أبو زيد:« في هذا الوسط الفكري المليء بالخلافات الدينية، وبالخصومات المذهبية تكوّن تصور المتكلمين للاستعارة والمجاز. وقد تأثروا في ذلك بنزعتهم الكلامية التي تتشدد في تحديد الدلالة اللغوية لكل تعبير مجازي، تحديدا منطقيا صارما، وتتشبث بمبدأ الوضوح، وترفض بقوة أسباب الغموض، وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى التداخل بين حقائق الأشياء.

انطلاقا من هذه النزعة وضعت التعريفات الأولى التي تحدد ماهية الاستعارة فقيل: (...) وقيل:"هي ما اكتفي فيها بالاسم المستعار عن الأصل، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها". وقيل: "هي أن تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع أن تفصح بالتشبيه، وتجيء إلى اسم المشبه به وتجريه عليه"».[1]

الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني: تجوّز في المعاني لا في الألفاظ

يقول عبد القاهر الجرجاني:«الصواب أن تُقصر "الاستعارة" على ما نقْلُه نقْلُ التشبيه للمبالغة، لأن هذا نقل يطّرد على حدّ واحد، وله فوائد عظيمة ونتائج شريفة، فالتطفّل به على غيره، وتركُه مغمورا فيما بين أشياء ليس لها في نقلها مثلُ نظامه ولا أمثالُ فوائده، ضعف من الرأي وتقصير في النظر».[2]

---

[1] أحمد أبو زيد، الاستعارة عند المتكلمين، مجلة المناظرة، (ملف: الاستعارة)، العدد4، 1991م، ص46-47.

[2] عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، 1991م، ص 401.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يمثل هذا القول الجرجاني في جوهره، "نظرا تقويميا" يسعى إلى استرداد "الأمانة الاصطلاحية" لمفهوم الاستعارة، مخرجا إياها من ضيق "العبارة" إلى سَعة "الاعتبار". ويمكننا رصد معالم هذا الانتقال عبر النقاط الآتية:

• فاعلية القصر والتحصين المفهومي؛ حيث يرفض الجرجاني ما يمكن تسميته "السيولة المفهومية" التي تجعل الاستعارة مستباحة لكل أنواع النقل اللغوي. فهو يقصر المصطلح على "ما نقله نقل التشبيه للمبالغة"، فالحصر الجرجاني هاهنا ليس تضييقا، بل هو حفظ لـ "الهوية التداولية للاستعارة". لأنها حسب منظوره فعل مبالغة يطّرد على نظام واحد، وهو ما يمنحها ميزة "الاطراد المنهجي" في مواجهة الفوضى الدلالية.

•النقد الأخلاقي للمعرفة (ضعف الرأي وتقصير النظر)؛ ينتقل الجرجاني من نقد "القول" إلى نقد"القائل"، مستخدما ترسانة من المفاهيم التقويمية مثل (التطفل، ضعف الرأي). وبمنطق طه عبد الرحمن، فإن الجرجاني يتهم خصومه بـ"القصور الإبداعي"؛ لأنهم لم يحسنوا "الائتمان" على أسرار اللغة، فخلطوا بين ما هو "أصيل" (له نظام وفوائد شريفة) وبين ما هو "طفيلي" لا جذور له في بنية التشبيه. هذا "التقصير في النظر" هو في حقيقته، عجز عن إدراك "المقاصدية" الكامنة في البلاغة العربية.

يقول الجرجاني: «كل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة».[1]

بناء على هذا التصريح المركزي لعبد القاهر الجرجاني، نجد أنفسنا أمام حجة "الاحتواء والتمييز" فبقوله "كل استعارة مجاز"، يثبت "الأصل" أو "الجنس"؛ فالاستعارة تسكن داخل بيت المجاز الكبير. لكنه يكسر هذا التعميم فورا بقوله "وليس كل مجاز استعارة"، ليخلق مسافة تمايز.

تتبدى القيمة الحجاجية لمقولة عبد القاهر الجرجاني؛ في كونها تضبط حدود العلاقة بين "الجنس" و النوع "الاستعارة".

ففي الشق الأول من المقولة، يقرر الجرجاني حجة "التبعية الوجودية"، حيث يُدرج الاستعارة ضمن الفضاء الكلي للمجاز، باعتباره انتقالا دلاليا عن أصل الوضع. أما في الشق الثاني، فينتقل إلى حجة "المفاضلة النوعية"؛ فبواسطة النفي (ليس كل...) يكسر الجرجاني وهم التماثل الذي وقع فيه البلاغيون الأوائل، ليؤصل لشرط "علاقة المشابهة" بوصفها الحد الفاصل؛ فكل قول خرج عن حقيقته لعلاقة غير المشابهة (كالمجاز المرسل) يبقى في دائرة المجاز الواسعة، ولا يحق له الارتقاء إلى رتبة الاستعارة. وبذلك، يحقق الجرجاني هدفين حجاجيين في آن واحد: الأول، إحكام الضبط الاصطلاحي بمنع تداخل المفاهيم، والثاني، إثبات المزية الجمالة للاستعارة، بوصفها "أخص" أنواع المجاز وأكثرها تعقيدا واعتمادا على المبالغة، مما يجعلها تحتل ذروة الهرم البياني في منظومته البلاغية.

رؤية طه عبد الرحمن لتطوير النظرية الحجاجية للاستعارة

يقدم طه عبد الرحمن دعوى حجاجية مفادها أن نظرية عبد القاهر الجرجاني في الاستعارة لم تتشكل تشكلا معزولا، بل تأسست على خلفية حجاجية مزدوجة، تجمع بين الممارسة الحجاجية العامة و جهاز المناظرة المتجذر في التداول الإسلامي العربي. وهذه الدعوى تقدم باعتبارها إعادة تأطير لأصول النظرية الجرجانية في ضوء بعدها الحجاجي العميق.

ويبني طه عبد الرحمن دعواه على تفريق دقيق بين جانبين متكاملين؛ أما الجانب الأول، فيتمثل في اعتماد الجرجاني أساليب حجاجية متداولة، من قبيل الرد على أقاويل المعترضين، ودفع شبهات التأويل، والتوجه مباشرة إلى المخاطب على أساس افتراض علمه المسبق واقتناعه بما يُلقى إليه.

---

[1] عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أسرار البلاغة، مرجع سابق، ص398.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما الجانب الثاني؛ فهو أعمق أثرا وأشد تركيبا، إذ يتعلق بالجهاز الحجاجي للمناظرة، بوصفه جهازا مؤسسا داخل المجال التداولي الإسلامي العربي. جهاز لا يقتصر على تقنيات الرد والاعتراض، بل ينطوي على منظومة من القواعد والمفاهيم التي تنظم القول و الاحتجاج وتضبط مراتب الدعوى والدليل والاعتراض. ومن ثم، فإن طه يبين أن نظرية الاستعارة عند الجرجاني لا تستمد قوتها من براعتها البيانية وحدها، بل من انغراسها في تقليد عربي أصيل يجعل الحجاج ممارسة عقلية تداولية.

وتفضي هذه البنية الحجاجية المزدوجة إلى نتيجة مفادها أن الاستعارة، في التصور الجرجاني، ليست آلية بيانية معزولة، بل فعلا حجاجيا يتقوم بالتخاطب والاعتراض والمناظرة. وبذلك يعيد طه عبد الرحمن إدراج الجرجاني في سياق بلاغي حجاجي، يبرز فيه تداخل البيان بالحجاج، والنظر البلاغي بالممارسة الحجاجية التداولية، وهو ما ينسجم مع مشروعه العام في قراءة التراث البلاغي العربي بوصفه تراثا حجاجيا مؤسسا.

يقول طه: «وحاصل الكلام في هذا الموضوع أن عبد القاهر الجرجاني وضع أصول نظريته في الاستعارة، متأثرا في ذلك بجانبين اثنين:

أحدهما، أساليب في الحجاج متعارف عليها كالرد على أقاويل المعترض وعلى شبه تأويله، وكالتوجه إلى المخاطب وافتراض علمه واقتناعه بما يُلقى إليه وبناء الأحكام والقواعد على هذا الافتراض.

والثاني، الجهاز الحجاجي للمناظرة، وهو جهاز حجاجي مفهومي متأصل في المجال التداولي الإسلامي العربي...». [1]

سيادة مفهوم الادعاء: الأداة الإجرائية الأساسية

أقام الجرجاني أصل الاستعارة على أصل صناعيّ دقيق، وهو الادعاء، وجعله آلتها الإجرائية وملاك تقويمها؛ إذ هي نقل للفظ على جهة دعوى الاتحاد بين الطرفين، أو دعوى إدخال أحدهما في جنس الآخر، على مقتضى المناسبة الجامعة بينهما في المعنى المقصود من الخطاب، لا على وجه المماثلة التامة.

ثم إن الادعاء–على ما يستفاد من صنيع الجرجاني وتقرير طه عبد الرحمن– ينحلّ عند التحقيق إلى ثلاثة أصول: تقرير، وتحقيق، و تدليل. فأما التقرير، فهو الخبر الذي يُلقى ابتداء على حكم الوضع التخاطبي. وأما التحقيق، فهو ما يُضمّ إلى هذا الخبر من آليات لسانية وقرائن حالية، تلائم المقام وتسدّ مسالك التوهّم، فيقوى به جانب الصدق في نفس السامع، ويتهيأ لقبول الدعوى على وفق مقتضى الحال؛ وذلك كاختيار اللفظ الأشهر في الدلالة، وإيثار النظم الملائم للمقام، واستعمال ما يدل على التوكيد أو التخصيص أو النقل، على ما فصّلته كتب المعاني والبيان في مواضعها. وأما التدليل، فهو إقامة الشاهد على صحة الدعوى بإيراد ما ينهض من أمارات المعنى، إما من جهة المناسبة النوعية، و إما من جهة الاستتباع واللوازم، حتى يستقر المسموع في الذهن استقرار المعلوم بالبرهان الخطابي.

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط1/1998م، ص 309.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الاعتراض المفقود: استكمال النظرية الحجاجية التعارضية للاستعارة

بعد أن ثبت طه عبد الرحمن الجذور الحجاجية لنظرية إمام البلاغة عبد القاهر الجرجاني، وصل إلى نقطة نقدية جوهرية، حيث تساءل: لماذا لم يُعط الجرجاني مفهوم "الاعتراض" ذات الأهمية التي أعطاها لمفهوم "الادعاء"؟

و ما أن استبان لنا أن الجرجاني قد أقام نظرية الاستعارة على أصل الحجاج، فإن موضع النقد الحق إنما يتعيّن في مفصل مخصوص من هذه الصناعة، هو مفصل التعارض بين "الادعاء" و "الاعتراض". ذلك أن الجرجاني، وإن أحسن تحويل "الادعاء" إلى آلة إجرائية تضبط انتقال الاسم وتؤسس وجاهة النقل، فإنه لم يُجر "الاعتراض"، مجراه في التحليل والتقعيد؛ فبقي الميزان مختلّ الكفتين، مع أن كمال الحجاج إنما يقوم بتقابل الدعوى والمعارضة على حدّ سواء، إذ بهما يتم التحقيق ويتحصّل التقرير ويثبت التدليل في نفس المخاطَب على وجه مطمئن.

يقول طه:«إن سر إدراك عبد القاهر للالتباس الاستعاري يقوم في قوله بـ"الادعاء"».[1]

وليس هذا من قصور في إدراك الرجل، وإنما هو قصور عبارة واحتراز صناعة؛ احتراز سوّغه سببان متضافران:

• أولا: صيانة سلطان المبدأ المنطقي؛ إذ قد يخشى الناظر البلاغي، إذا بسط حديث الاعتراض وشرّع أبوابه، أن يُرى كأنه يُرخص في الخروج عن قوانين القياس أو يهوّن من شان المطابقة بين الدليل والمدلول؛ فيمسّ ذلك ما استقر في النفوس من حرمة "البرهان" وعلوّ رتبته على سائر ضروب الإقناع، فيعدل عن التصريح إلى التلميح، ويترك للذوق ما يمتنع التصريح به بالآلة المنطقية الصارمة.

• ثانيا: اتقاء شبهة المغالطة؛ إن تقرير آليات الاعتراض– بما فيها من نقض ومنع وتفكيك للقرائن– قد يلتبس على من لم يُحسن الفصل بين "الجدل المسدد" و"السفسطة المفسدة"، فيُنسب إلى صاحب النظر أنه فتح الباب للمراء غير المنتج. فكان أن أثر الجرجاني الاقتصار على تقوية جانب الدعوى، تاركا لقرائن الحال أن تتكفل بتقدير ما يقابلها من اعتراض، صيانة للصناعة من التهمة، وحفاظا لجلال البيان أن يُدخل فيما ليس منه من لجاج الخصومة.

يقول طه عبد الرحمن في مفهوم التعارض (إرهاصات أولية):«تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن السكاكي* لاحظ تناقضا بين ادعاء دخول المستعار له في جنس المستعار منه أو قل "ادعاء المجانسة"، وبين نصب قرينة مانعة من إرادة هذا الدخول، فكأنما الجرجاني بهذا قد جمع بين "ادعاء" واعتراض" متواردين على شيء واحد».[2]

ويفترض طه عبد الرحمن، في بنائه للنظرية التعارضية الحجاجية للاستعارة، جملة من الأصول النظرية[3] المتساندة، التي يقصد بها إخراج الاستعارة من حيز التزيين البياني إلى مجال الممارسة الحجاجية التداولية الفاعلة. وهذه الأصول ليست قضايا معزولة، بل هي متداخلة يتقوّى بعضها ببعض، حتى تنتظم في نسق واحد ذي وجهة عملية واضحة.

---

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مرجع سابق، ص304.

[2] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مرجع سابق، ص 308.

* انظر: أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1983/1م، (الفصل الثالث: الاستعارة)، ص371.

[3] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مرجع سابق، ص310.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فالأصل الأول أن القول الاستعاري قول حواري في ذاته، إذ إن دلالته لا تستقيم إلا على مقتضى المخاطبة، ولا تنجز إلا في أفق التفاعل بين متكلم يفترض اعتراضا أو تأويلا، ومخاطب يطالب بالمشاركة في إنشاء المعنى. ومن ثم، فالاستعارة إحداث لمعنى متنازع فيه، يقوم على المقابلة والمداولة، ويظل قابلا للمراجعة والاختلاف.

ويتأسس على هذه الحوارية الأصل الثاني، وهو أن القول الاستعاري قول حجاجي من نمط خاص، لا يردّ إلى البرهنة الصورية و لا إلى الاستدلال الإخباري، بل يندرج في صنف تفاعلي يخصّه طه عبد الرحمن بمصطلح"التحاج"[1]؛ حيث لا تقاس قوة الاستعارة بسلامة اللزوم المنطقي، وإنما بقدرتها على توجيه المخاطَب، وحمله على إعادة ترتيب أفكاره أو تعديل مواقفه.

أما الأصل الثالث، فيقضي بأن القول الاستعاري قول عملي، تتلازم فيه الدلالة البيانية والتخييلية مع قصد التأثير في الفعل. فالاستعارة، وإن ظهرت في صورة تخييل وتمثيل، فإن غايتها لا تقف عند حدود الإفهام أو الإمتاع، بل تتجاوز ذلك إلى توجيه السلوك وترشيد الممارسة. وبذلك تغدو العملية صفة ملازمة لظاهر القول الاستعاري، لا لاحقة به ولا منفصلة عنه.

وعلى هذا الأساس، تتحدد الاستعارة، في النظرية التعارضية الحجاجية، بوصفها ممارسة تداولية مركبة، يتعاضد فيها الحواري والحجاجي والعملي، ويتحقق فيها التعارض لا على مستوى اللفظ وحده، بل على مستوى القيم والمقاصد. ومن ثم فإن فهم الاستعارة لا يستقيم إلا بردها إلى سياقها التفاعلي وأفقها العملي، حيث تتجلى باعتبارها أداة حجاجية فاعلة في بناء المعنى وتوجيه العمل معا.

حسب الرؤية الطهائية، فإن الاكتفاء بالادعاء دون تفصيل وجوه الاعتراض ودرجاته يحْجب عن النظر كمال الصورة الحجاجية للاستعارة؛ إذ الاستعارة، في حقيقتها، عقد تداولي يتأسس على تبادل الحقوق بين المتكلم والسامع: حق الادعاء يقابله حق الاعتراض، وحق الدليل يقابله حق المطالبة بإزالة اللبس؛ ولا يتم هذا العقد إلا إذا وُضعت للمعارضة موازينها كما وُضعت للدعوى معاييرها، حتى يستقر المعنى في النفس استقرار مقتنع لا مستسلم، ومتبصر لا مبهور.

ومن ثم، فإنه يصرح بما لم يصرّح به الجرجاني، ويستكمل ما لمح إليه ولم يُتمّه: أن الاستعارة، إذا رُدّت إلى حقيقتها، هي نظرية حجاجية إقناعية، لا تقف عند بناء الدعوى وتقوية جانبها، بل تُدخِل الاعتراض في صميم صناعتها، ضبطا لحدوده، وتمييزا بين ما كان منه اعتراضا مقوِّما للفهم، وما كان مغالطة تفسد النظر وتُوقِع في الالتباس. وبهذا الاستكمال يلتئم "اللسان" بـ"الميزان"، وتعود الاستعارة فعل تعقّل مؤتمن، يرفع دعوى المعنى بقدر ما يحتمل من دليل، ويحتمل من اعتراض ما يثبت به صحّة ذلك الدليل، على مقتضى الأمانة الحجاجية التي لا تقوم البلاغة إلا بها.

[1] «المنهج الاستدلالي: "التحاج": ما دام "التحاور" يرتكز على هذين النموذجين: "التبليغي" و"التفاعلي"، لزم أن يتسع لصور وأساليب استدلالية، تلتزم مبدأ المراتب وتجنح إلى التناقض، ندرجها ضمن ما نسميه بـ"طرق التحاج"، ومنها أن يثبت "المتحاور" قولا من أقاويله بدليل ثم يعود إليه ليثبته بدليل أقوى، وأن يثبت قوله بدليل ثم ينتقل لإثبات نقيضه بدليل آخر أو أن يثبت قولا بدليل ويثبت نقيضه بعين الدليل». انظر: طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط2/2000م، ص51.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أنموذج تطبيقي

يقول النابغة الذبياني في مدح النعمان ابن المنذر من بحر الطويل:

فَإنّكَ شَمْسٌ وَ المُلُوكُ كَوَاكِبٌ	إذَا طَلَعتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنّ كَوْكَب[1]

♦ **المقاربة الجرجانية (الاستعارة والادعاء)**

يرى الجرجاني أن الاستعارة ليست مجرد تشبيه محذوف الأداة، بل هي قائمة على "الادعاء". فالنابغة لا يصرح بشكل مباشر أن النعمان يشبه الشمس، بل يدّعي أنه شمس حقيقة في جنسه.

الصورة البلاغية: جعل الممدوح (النعمان) شمسا، والملوك الآخرين كواكب.

وجه النظم: يكمن السر في "المعنى الممكن"؛ فالشمس عند طلوعها تُخفي الكواكب، وبالمثل فإن حضور النعمان يُلغي أثر أي ملك آخر.

نلمس هاهنا أن القراءة الجرجانية، لا تكتفي بنقل اللفظ من الحقيقة إلى المجاز، بل تنظر إلى "النظم" باعتباره مصـــدر الحجّة البلاغية.

ففي هذا البيت، لا نفهم الاستعارة من "الشـمس" وحدها، أو من "الكواكب" بل من البنية التصـويرية الكاملة" التي جمعها النظم:

- إسناد "الشمس" على "النعمان"، و "الكواكب" على "الملوك"، يهيئ دعوى تحتاج إلى برهان.
- يأتي الشطر الثاني بصورة الشمس التي تحجب الكواكب، ليُنتج "مناسبة محكمة": الشمس تحجب الكواكب و كذلك هيبة وحضور النعمان.

هكذا يصـبح البيت حجة تصـويرية: النعمان كالشـمس، والملوك كالكواكب، فكما تحجب الشـمس الكواكب تُلغي هيبة وحضور الملك النعمان وجود الآخرين.

فحســـب النظر الجرجاني، تأثير البيت لا يأتي من لفظة مفردة، بل من ترتيب العلاقات الذي حوّل الادعاء إلى برهان عبر النظم.

فالبلاغة هاهنا هي "فعل إقامة دعوى ثم إقامة دليل عليها من داخل الصورة نفسها"؛ وهذا هو النظم في أبهى صوره.

فالجدل الذي يفترضه البيت يتجه نحو "تفنيد اعتراض": كيف يكون النعمان شمسا وهو "بشر" و الشمس جرم سماوي؟

يجيب الشاعر بحجّة تقوم على ثلاثة مستويات بلاغية:

[1] ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه وكمّله وعلّق عليه الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الشبكة التونسية للتوزيع،1976م، (حرف الباء)، ص56.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

♦ البنية البيانية للصورة

يبني البيت الشعري، استعارة تجعل من النعمان شمسا، ومن الملوك كواكبا. وبمقتضى هذا التصوير تصبح الحقيقة الفيزيائية – طلوع الشمس الذي يغطي الكواكب– قانونا بلاغيا يشرح سبب هيبة وقوة النعمان: فكما تعجز الكواكب عن الظهور أمام طلوع الشمس، يعجز الملوك عن مضاهاة الملك النعمان. و هذه الصورة ليست مجرد تجميل للعبارة، بل هي بناء جديد للمعنى.

♦ حين يتكلم المعنى بلسان الصورة

ليس الشاعر في هذا الموضع بصدد تقرير الحكم تقريرا مباشرا، ولا يعمد إلى التصريح بأن قوة وهيبة النعمان كالشمس التي تحجب الكواكب، بل يأخذ طريق الصورة، لأنها أبلغ من العبارة المجردة، ولأنها تجمع بين الحسّ والمعنى، وتُظهر للمخاطَب ما يريد إثباته في مثال يجري على اللسان وتقبله النفس.

♦ المقاربة الطهائية (التعارضية الحجاجية)

يذهب النظر الطهائي أبعد من ذلك، ليرى البيت كخطاب حجاجي متكامل:

• خاصية التعارض: هناك تعارض منطقي صارخ بين "النعمان" و "الشمس"، فالمنطق الصوري يقول: (الملك≠الشمس)، لكن طه عبد الرحمن يرى أن هذا التعارض هو الذي يولد "الطاقة الحجاجية".

• تحصيل الفائدة: لماذا قال الشاعر: "فإنك شمس" ولم يقل: "أنت ملك عظيم"؟ لأن الاستعارة هاهنا أشد إقناعا، إذ تعطي "برهانا بصريا" (طلوع الشمس يحجب الكواكب) كدليل على تفرد وقوة الممدوح.

• القول العملي: لا يجسد البيت الشعري مديحا عاديا، بل هو "فعل" يهدف إلى زرع الهيبة في نفوس السامعين وإلزامهم بالاعتراف بتفرد النعمان. فالشطر الثاني من البيت الشعري، يمثل "الدليل الحجاجي" الذي يسوقه النابغة لإثبات دعواه. لنتأمل: لو حذف هذا الشطر واكتفينا بقولنا "أنت شمس والملوك كواكب"، هل ستبقى الحجة بنفس القوة؟

إن قول النابغة يتوخى تقديم برهان على صحة ادعائه الأول (أن النعمان شمس) من خلال:

• دفع الاعتراض المنطقي: فالعقل قد يعترض بطرح السؤال الآتي: كيف يكون الملك شمسا وهو بشر؟ فيأتي بالشطر الثاني ليقول: "انظر إلى الأثر؛ فكما أن الشمس تُخفي الكواكب، فكذلك عظمة النعمان تُخفي الملوك الآخرين". هاهنا يتم حل التعارض عبر الأثر الواقعي.

• خاصية تحصيل الفائدة: الفائدة هاهنا هي "الحسم". فالتعبير الحقيقي (أنت أفضل من غيرك) قد يحتمل النقاش، لكن التعبير الاستعاري المعتمد على "قانون الطبيعة" (ظهور الشمس=اختفاء الكواكب) يجعل قوة وتفرد الممدوح قدرا محتوما لا مفر منه.

تتأسس القراءة الحجاجية لبيت النابغة الذبياني على تجاوز المقاربة الجمالية الصرفة نحو فضاء النظرية التعارضية الحجاجية كما صاغها الفيلسوف اللغوي طه عبد الرحمن، مستمدا أصولها من خاصية "الادعاء" لدى إمام البلاغيين عبد القاهر الجرجاني. فمن منظور الجرجاني، لا يقدم البيت الشعري تشبيها ماديا، بل يمارس فعلا ذهنيا هو "الادعاء"؛ حيث يخرج الشاعر الممدوح من جنس "البشر" ويُلحقه بجنس "الأجرام السماوية"، مما يجعل صفة الحجب والضياء حقيقة ثابتة فيه لا مجرد تمثيل.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما من منظور طه عبد الرحمن؛ فإن البيت الشعري يجسد النظرية التعارضية الحجاجية للاستعارة في أقصى تجلياتها؛ إذ ينشأ القول من "تعارض" منطقي بين جنس الممدوح (البشري) والشمس (الجرم السماوي)، وهو تعارض يعجز المنطق الصوري عن تفسيره فيكتفي بوصفه "كذبا"، بينما يراه المنطق الحجاجي "قولا حواريا" يسعى للإقناع. وتتجلى فيه خاصية التباين لبيان أن التفرد لا يُنال إلا بكسر المألوف، كما تتجلى خاصية تحصيل الفائدة في كون الاستعارة هاهنا أشد تأثيرا من القول الحقيقي (أنت أفضل الملوك)، لأنها تستدعي قانونا طبيعيا كونيا لا يقبل الجدل (ظهور الشمس يحجب الكواكب) كبرهان حجاجي على الحضور المتفرد للممدوح. وفي الختام، يبرز الشطر الثاني (إذا طلعت لم يبد منهن كوكب)، كـ"دليل إنجازي" يحل التعارض المنطقي ويحوله إلى "معنى ممكن"؛ فالشاعر هنا لا يصف مشهدا كونيا، بل يقدم "قولا عمليا" يهدف إلى تغيير اعتقاد السامع وإلزامه بضرورة التسليم بقوة الممدوح، محولا الاستعارة من زينة لغوية إلى آلية حجاجية متكاملة تشتبك مع الواقع والمقاصد التداولية.

على الجملة، يتأسس النظر في الاستعارة، عند طه عبد الرحمن، على اعتبارها فعلا تخاطبيا لا يستقيم فهمه إلا برده إلى مقتضيات الائتمان التداولي. وعلى هذا الأساس، ينصرف النظر فيها إلى كونها ادعاء دلاليا قائما على تعارض مقصود بين طرفي القول، الأمر الذي يخرجها من حيز التزيين البياني و الانزياح الدلالي البسيط.

وليس هذا التعارض أمرا عارضا في بنية الاستعارة، بل هو شرط إمكانها الحجاجي؛ وقد سبق إمام البلاغيين عبد القاهر الجرجاني إلى التنبيه إليه حين قرر أن الاستعارة تقوم على إسناد ما ليس من جنس المسند إليه، مع قيام القصد إلى هذا الإسناد ووعي المخاطَب بوجهه. وانطلاقا من هذا التأسيس، صاغ طه ما سماه "النظرية التعارضية الحجاجية للاستعارة"، جاعلا القول الاستعاري بنية ائتلافية تتضافر فيها ثلاثة أوجه متلازمة: وجه حواري، حيث لا تُنتج الاستعارة معناها إلا في أفقه التخاطبي، حيث يتفاعل الادعاء مع الفهم والتأويل؛ ووجه حجاجي، يُلقى فيه الادعاء على سبيل الدعوى، فيستدعي الإثبات ويحتمل الاعتراض؛ ووجه عملي، تتجاوز فيه الاستعارة مستوى البيان إلى توجيه القصد وتحريك الوجدان.

ويترتب على هذا التصور تحديد خاصيتين أصليتين للاستعارة. أما الأولى فهي خاصية التباين، وتتمثل في اختلاف الجنس الدلالي بين طرفي الاستعارة، بما يجعل القول الاستعاري غير قابل للاختبار بمقاييس الصدق والكذب الصوريين. وأما الثانية فهي خاصية تحصيل الفائدة، حيث تبرز الاستعارة قدرة فائقة على الإيحاء والتصوير، محققة النفع التداولي و الإقناعي ما يعجز عنه القول الحقيقي المباشر. وعلى هذا الأساس، يذهب طه عبد الرحمن إلى أن إخضاع الاستعارة لمبادئ المنطق الصوري، من قبيل ثبات الدلالة ومطابقة الحكم للواقع، يعد إخلالا بطبيعتها التخاطبية وسوء تقدير لوظيفتها الحجاجية. ومن ثم يدعو إلى العدول عن طريق الدوال الصورية إلى طريق حجاجي تخاطبي يقر بحقيقة التعارض والالتباس، ويجعل من الاستعارة ممارسة لسانية ذات بعد أخلاقي واجتماعي، منخرطة في التكوثر الدلالي، حيث يتسع المعنى بتعدد وجوه الفهم، لا بتجريده من سياقه ومقصده.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- أحمد أبو زيد، الاستعارة عند المتكلمين، مجلة المناظرة، (ملف: الاستعارة)، العدد4، 1991م.
- ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه وكمّله وعلّق عليه الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الشبكة التونسية للتوزيع،1976م.
- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط1998/1م.
- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط2000/2م.
- عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، 1991م.
- أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط1983/1م، (الفصل الثالث: الاستعارة).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/